

عنوان المقال: المغرب في الصراع

الكاتب: د/ محمد العزوزي

الفرنسي الإنجليزي: نحو تسوية ثنائية

كلية الأدب والعلوم الإنسانية فاس -

للمصالح المشتركة (1902-1912)

سايس

البريد الإلكتروني: azzouzimohamed61@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/05/05 تاريخ القبول: 2020/06/04 تاريخ النشر: 2020/06/30

المغرب في الصراع الفرنسي الإنجليزي: نحو تسوية ثنائية للمصالح المشتركة

(1902-1912)

الملخص بالعربية.

يعالج المقال إشكالية، تتمحور حول تحديد مظاهر وأهداف الصراع الفرنسي الإنجليزي بالمغرب والنتائج التي أفرزها، وينطلق من تحديد مفهوم الصراع في العلاقات الدولية إلى رصد إشكالية بخصوص الحضور الفرنسي والإنجليزي في المغرب طول المرحلة ما بين 1902-1912.

يخلص المقال، إلى أن الصراع الدبلوماسي بين فرنسا والإنجليزي عرف منعطفا جديدا في أواخر القرن التاسع عشر، فبعد أن كانت إنجلترا تبدي تصلبا في مواقفها ضد التدخل الفرنسي في المغرب، أصبحت خلال العقد الأول من القرن العشرين تبدي تساهلا غير مسبوق بخصوص المسألة المغربية. وأن المدخل الأساسي لوضع حد للصراع الدبلوماسي بين إنجلترا وفرنسا بخصوص المسألة المغربية أنبنى على تبادل المصالح الاستعمارية بين الطرفين.

الكلمات المفتاحية: الصراع الدبلوماسي - فرنسا - إنجلترا - تبادل المصالح - المسألة المغربية

Abstract

The article deals with a problematic issue, centered on the manifestations and goals of the French-English conflict in Morocco and the results it produced, and

proceeds from defining the concept of conflict in international relations to monitoring its forms regarding the French and English presence in Morocco throughout the period between 1902-1912.

The article concludes that the diplomatic conflict between France and Britain marked a new turn in the late nineteenth century. After that England had been stiff in its positions against French interference in Morocco, it became during the first decade of the twentieth century an unprecedented leniency regarding the Moroccan issue. And that the main entrance to end the diplomatic conflict between England and France regarding the Moroccan issue was based on the exchange of colonial interests between the two parties.

Key words: diplomatic conflict - France - England - Morocco - exchange of interests.

مقدمة:

أدركت فرنسا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر أن احتلال المغرب مسألة مختلفة تماما عن سيناريو الدخول الفرنسي للجزائر، الذي لم يثر كثيرا من المعارضة الأجنبية، على اعتبار أن الجزائر كانت أول مستعمرة فرنسية بشمال أفريقيا، لم تبرهن عن النوايا الاستعمارية الفرنسية إلا بعد ضم / احتلال تونس سنة 1881، الذي أكد باللموس للقوى العظمى خاصة لإنجلترا وألمانيا، أن هدف فرنسا ليس استعمار قطري فقط، وإنما هو مشروع استعماري يرمي إلى ربط دول شمال أفريقيا الثلاث بالجمهورية الفرنسية، وجعلها خزان طبيعي وبشري أساسي لكل الاحتمالات المستقبلية لوضع العلاقات الفرنسية الدولية. وأمام الوعي الإنجليزي بالمشروع الاستعماري لفرنسا بالمغرب، سخرت اهتمامها أكثر للمسألة المغربية، التي تعني حسب منظور حكومة لندن؛ الحفاظ على المصالح الإنجليزية في المغرب وفي عرض البحر المتوسط، مما جعل المغرب في قلب الصراع الدبلوماسي بين فرنسا وإنجلترا.

ولدفاع عن مصالحها استخدمت إنجلترا وسائل متنوعة، من كسب حظوة المخزن بالدخول في مفاوضات ثنائية مع فرنسا؛ بعد أن بدأت تفقد بريقها في البلاط السلطاني،

خاصة بعد نهاية المهام الناجحة للقنصل جون درامند هاياو الأزمة التي خلقها سفارة "إيوان سميث" إلى فاس سنة 1892، مما جعل فرنسا تستغل هذه التعثرات في مسار العلاقات المغربية البريطانية أحسن استغلال، وتوطد أقدامها أكثر في المغرب، وتعتمد من جهة ثانية مبدأ المفاوضات الثنائية لتصفية المصالح أمام المعارضة الانجليزية.

أمام هذا التحول، وبعد أن ضمنت انجلترا في اتفاق أبريل 1904 لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في عرض المتوسط، تحول موقفها من معارض عنيد للتدخل الفرنسي في المغرب إلى دور الوسيط في تقريب وجهات النظر الفرنسية من باقي القوى المهمة بالمغرب.

وبناء على ذلك، فإن اشكالية الموضوع، تتمحور حول تحديد بعض مظاهر وأهداف الصراع الفرنسي الانجليزي بالمغرب والنتائج التي أفرزها، ولتناقشة هذه الاشكالية اعتمادنا محورين أساسيين هما:

- الصراع الفرنسي الانجليزي بالمغرب: المفهوم والمظاهر
- نتائج الصراع الفرنسي الانجليزي وامتداداته

1. الصراع الفرنسي الانجليزي بالمغرب: المفهوم والمظاهر

1. مفهوم الصراع في العلاقات الدولية

يقصد بالصراع في معناه العام، "نشاط انساني ينشأ عن رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة، ... يتم حله بواسطة مجموعة متناسقة من التدابير والقواعد، تتعدى مستويات الأفراد إلى الجماعات والدول." ومن أسبابه: "الرغبات والحاجات الخاصة، التي تُشعر الاطراف المتفاعلة أن هناك ثمة مصالح يمكن أن تجنيها من جراء الانخراط في الصراع".¹

وفي العلاقات الدولية يعنى الصراع، "تنازع الإيرادات الوطنية، نتيجة الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها ... مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، لكن بالرغم من ذلك، يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه، دون نقطة الحرب المسلحة".²

والصراع يتضمن درجة أعلى من التنافس، حيث لا يرقى التنافس ليصبح صراعا إلا "عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين، وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين لغاياتهم أو تحييدهم أو حتى تدميرهم، والصراع قد يكون عنيفا أو غير عنيف، وقد يكون مستمرا أو متقطعا، أو يمكن التحكم فيه أو خارج عن نطاق السيطرة، وقد يكون قابلا للحل أو غير قابل في ظل مجموعة من الظروف"³.

إذن فالصراع، أكثر دلالة من التنافس، حيث يعبر على محاولة الدول دعم نفوذها على حساب القوى الأخرى، والعمل على تحقيق مصالحها والحيلولة من جهة أخرى دون وصول الأطراف الأخرى إلى غايتها، عكس المنافسة التي تربط بتاريخ المغرب للقرن التاسع عشر بالاقتصاد والبحث عن منافذ تجارية. وبذلك فإن الوسائل المرتبطة بالصراع من دعم النفوذ، والبحث عن المصالح، ومعارضة الطرف الأخر... كلها ممارسات نلمسها بقوة في المواقف السياسية لفرنسا وانجلترا بخصوص المسألة المغربية، غير أن الصراع الذي نحن بصدد مناقشة مظاهره هو صراع دبلوماسي، يتمثل في اختلاف المواقف والرؤى بين انجلترا وفرنسا بخصوص ملف القضية المغربية.

فأين تتجلى بعض مظاهر الصراع الفرنسي الانجليزي بالمغرب ؟

2. من مظاهر الصراع الفرنسي الانجليزي بالمغرب

كان لحظوة جون درامند هاي (John Hay Drummond Hay) داخل البلاط السلطاني دور أساسي في عرقلة المشاريع الفرنسية بالمغرب، فقد استغل القنصل الانجليزي فرصة التقرب من السلطانين عبد الرحمان بن هشام وخلفه مولاي الحسن لتنصيب نفسه كمستشار للمخزن في الاصلاحات التي يعتمزم ادخالها للمغرب.⁴

فقد كان درامند هاي لا يبخل في تقديم "النصيحة" للمخزن، فبخصوص التدخل الفرنسي في المغرب الشرقي، وعقب المناوشات بين قبائل المنطقة والجيش الفرنسي سنة 1859م، اقنع القنصل الانجليزي المخزن بأن "يحجم السلطان عن مهاجمة الجيوش الفرنسية التي قد تكتسح الحدود المغربية، إلا في حالة زحف الفرنسيين على مكناس أو فاس"⁵. وإذا كان هذا الموقف في صالح الادارة الفرنسية بالجزائر، إلا أنه يعبر عن قوة موقف القنصل البريطاني على المخزن، وهو ما كانت تخشاه فرنسا باستمرار، على اعتبار أن مواقف جون هاي كانت متقلبة بحسب موقع انجلترا من الحدث.

فما التحولات التي عرفها موقعانجلترا بالمغرب بعد نهاية مهام القنصل جون درامند

هاي ؟

أدركت فرنسا قوة التأثير الذي تمارسه بريطانيا على المخزن، والذي كان يهدف في نظرها إلى عرقلت المشروع الفرنسي بالمغرب، فقد عبر المفوض الفرنسي بطنجة السيد "أوبيني (D'AUBIGNY) في رسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 21 دجنبر 1892م على أنه لا يمكن مقاومة المشاريع البريطانية الطموحة إلى بممارسة تأثير على نفسية السلطان، وذيل أوبيني اقتراحه بهاجس من التخون من أن الإنجليز، بفضل رأس مالهم وامتلاكهم لروح المبادرة، سوف يسيطرون تدريجياً على الإمبراطورية الشريفة، وسيكون من السهل عليهم إثارة وضع جديد".⁶

وقد شددت بريطانيا في كل مناسبة دبلوماسية عن معارضة قوية لتوجد فرنسي في المغرب لا يراعي مصالحها، واستعملت وسائل ضغط متنوعة؛ يمكن أن نميز فيها بين ورقة الضغط الدولي المعادي للتقدم الفرنسي في المغرب، وأحياناً أخرى عبر الصحف الوطنية التي لها تأثير كبير على الرأي العام الدولي لاسيما جريدة التايمز (Times) وجريدة "ستاندرد" (Standard) التي كانت تقدم "تعليقات شوفينية" بخصوص الصراع حول المتوسط والمغرب. فقد كتبت بتاريخ 17 يناير 1893م أن المسألة المغربية ووضعية طنجة: "لا يمكن حسمها إلا بعد حرب في البحر المتوسط، ستشارك فيها بكل تأكيد فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وربما دول أخرى".⁷

دفع هذا المقال الذي رأت فيه الحكومة الفرنسية تهديداً لسلامة وجودها بشمال أفريقيا، السفير الفرنسي بلندن السيد وادينغتون (Waddington) إلى توجيه خطاب قوي للهجة لوزير الشؤون الخارجية البريطانية السيد ديفيل (Develle): "أنت تفهم التأثير الناتج عن مثل هذه المقالات على الرأي العام لدولة تضم خمسين ألف رجل في الجزائر، والتي لها أكبر مصلحة في كل ما يحدث في المغرب".

فأمام هذا الصراع الخفي بين إنجلترا وفرنسا حول المغرب، نتساءل ما الوسائل التي اعتمدها الطرفين لتسوية المصالح المشتركة بينها بخصوص المغرب ؟

اقتنعت فرنسا أن المفاوضات الدبلوماسية هي الطريقة الكفيلة بحل المسألة المغربية وإبعاد المعارضة الإنجليزية، وبناء عليه سيعقد السفير الفرنسي بلندن السيد وادينغتون

(Waddington) لقاءات دبلوماسية مع وزير خارجية بريطانيا اللورد روزبيري (Lord Rosebery) لتدارس المصالح المشتركة بين الطرفين بالمغرب.

ففي رسالة تقريرية بتاريخ 22 غشت 1892م، من السيد وادنغتون سفير فرنسا بلندن إلى السيد ريبوت (RIBOT) وزير الشؤون الخارجية الفرنسية، يتضح أن فرنسا كانت تعتبر في أواخر القرن التاسع عشر وأمام شدة المعارضة الأجنبية أن "الحفاظ على الوضع الراهن" بالمغرب هو المدخل الأساسي لوضع حد للصراع الفرنسي الإنجليزي، حيث نقرأ على لسان "وادنغتون" في لقاءه مع "اللورد روزبيري" معقبا على الأزمة الدبلوماسية التي خلقها المبعوث الإنجليزي "تشارلز إيوان سميت" (Charles Evan Smith) مع المخزن:

"أخبرته (اللورد روزبيري) أنه إذا أراد بإخلاص أن يعمل من أجل الحفاظ على الوضع الراهن بالمغرب، فإنه سيجد فينا (فرنسا) متعاونين وليس خصومًا، ويمكننا أن نتفق بشأن القضايا التجارية."⁸

وتأتي هذه الرسالة التي تبدي من خلالها فرنسا حسن نيتها في "التعاون" مع بريطانيا في إطار تعثر مفاوضات المبعوث الإنجليزي "إيوان سميت" مع السلطان مولاي الحسن الأول في أبريل 1892م، ورغبته في "إبرام معاهدة تجارية تخلف اتفاقية 1956م."⁹

حاولت الحكومة الفرنسية استغلال هذا الحدث بحرص شديد، لتوطيد نفوذها أكثر بالمغرب، والحق أن الحكومة البريطانية بدأت تفقد بريقها لدى الدوائر المخزنية منذ إنهاء القنصل الإنجليزي جون درموند هايسنة 1886م، لمهامه الدبلوماسية الناجحة بالمغرب، وانضاف إلى ذلك أزمة سميت واقباله على تمزيق مشروع معاهدة التجارة، كل هذا فتح الباب أمام النفوذ الفرنسي، بل إن فرنسا نصبت نفسها حامية ومستشارة للمغرب فيما يتعلق بالتدخل الأجنبي؛ وما يؤكد ذلك رفع المخزن في 10 يوليوز 1892م رسالة شكوى تحمل الكثير من الدلالات ضد المبعوث الإنجليزي "إيوان سميت" للوزير الفرنسي الكونت دوبيجني (d'Aubigny) نصها:

"عندما وصل السير تشارلز إيوان سميت عند جلالته الملك كمبعوث استثنائي لحكومته، استقبله سيدي المحترم كما ينبغي أن يكون، [...] ووجد هنا (بفاس) ترحيبا متميزا بقي محفوظا لدى القوى العظمى، ثم سلم للسلطان (مولاي الحسن) نسخة من المعاهدة التجارية الإنجليزية التي طلب تجديدها مع التغييرات التي اقترحها.

أعطى السلطان الأمر لدراسة هذه التعديلات من قبل التجار وذوي الخبرة من إمبراطوريته. وبعد دراستها بعناية، تم الاعلان أنها تحتوي على شروط يمكن أن تضر بمصالح الأشخاص والعائدات الجمركية، لكن المخزن من أجل تسهيل نتائج المفاوضات قدم تعديلات من أجل الحفاظ على علاقات الصداقة والتعاطف القائمة بين الحكومتين، والسعي لإرضاء المبعوث البريطاني. لكن (تشارلز إيوان سميث) لم يرغب أبداً في سماع أي شيء سوى ذلك المقترحات التي كانت ستؤدي بالتأكيد إلى تدمير الحكومة والشعب المغربي.

أرسل المخزن بعد ذلك إلى تشارلز إيوان سميت نسخة من المعاهدة، مذكراً بجميع الاختلالات التي جاءت فيها، والتي سيسبب بعضها في تحامل كبير؛ مزق تشارلز المعاهدة وأعادها إلى صاحب الجلالة الشريفة.¹⁰

يضيف كاتب الرسالة الممثل المخزني فضول غريط موضحاً للوزير الفرنسي "الكونت دوبيجني" سياق هذه المراسلة بقوله:

"طلب مني سيدي (مولاي الحسن) أن أطلعكم على هذه الحقائق؛ أولاً حتى تكونوا على دراية بالمعاملة التي قام بها الوزير "ايوان سميت" والتي من المحتمل أن تؤثر على الصداقة القديمة القائمة بين البلدين، ثم أن تقوم بإبلاغ حكومتك التي ستحذر الحكومة الإنجليزية لتعلم أي الطرفين على خاطئ.

وعلى الرغم من هذا التصرف الذي اتخذه الوزير (الانجليزي) وغيره من الأفعال التي لم يعتاد عليها الممثلون الأجانب، فقد تجاهل السلطان هذا التصرف وعارض استقالته، احتراماً للحكومة التي يمثلها السيد تشارلز.

كما طلب مني أيضاً أن أحثك

علماً نتخبر حكومتك بكل هذه الحقائق قريباً وتممكن، حتى تبذل الحكومة الإنجليزية لتعرف ما يجب لالزامه. لأن السيد تشارلز أرسل معلومات مخالفة للحقيقة، ومن المرجح أن تؤثر على علاقات الصداقة القائمة بين البلدين.¹¹

يتضح من خلال المراسلة، أن معارضة المخزن لتعديل معاهدة التجارة المغربية البريطانية وفق منظور المبعوث الإنجليزي "ايوان سميت"، دفعت هذا الأخير إلى الاحتجاج على "الحكومة الشريفة" وتمزيق المقترحات التي تقدم بها السلطان، ومن جهة أخرى نلمس في المراسلة أن المخزن ينصبّ فرنسا كوسيط دبلوماسي وكحكيم بين المغرب وبريطانيا في الأزمة

التي خلقتها سفارة سيمنت إلى فاس، مما أعطى لفرنسا الشرعية -دون شك- لتقديم "النصيحة" للمخزن، واستغلال الفرصة أحسن استغلال في المفاوضات الدبلوماسية بين الحكومة الفرنسية والبريطانية للضغط على حكومة لندن لتقديم مزيد من التنازلات بخصوص ملف القضية المغربية.

وفي تقرير أكثر أهمية بتاريخ 9 غشت 1902م حول محادثات السفير الفرنسي بول كامبون (Paul Cambon) مع وزير خارجية بريطانيا السيد لانسداون¹² (lord Lansdowne) بشأن التأثيرات الإنجليزية على المخزن والتي ترى فيها الحكومة الفرنسية عائقا لنجاح مشاريعها في المغرب، رفع السفير الفرنسي التقرير إلى السيد ديلكاسي (Delcassé) وزير الشؤون الخارجية الفرنسية، ولأهمية التقرير في رصد الصراع الفرنسي الإنجليزي حول المغرب، يمكن أن نميز فيه بين موقفينهما: الأول حول وجهة نظر السفير الفرنسي بلندن بول كامبون حول أسباب فشل حصول الفرنسيين على الخطوة من داخل بلاط مولاي عبد العزيز، عكس الانجليز وخاصة القائد هاري ماك لين (Harry Mac-lean) الذي أصبح له تأثير قوي على المخزن، ويمسك بأحد القطاعات الأكثر حساسية وهي الجيش. والثاني؛ عبارة عن تقرير مفصل عن محادثات بول كامبون مع السيد لانسداون حول نقط مختلفة من المسألة المغربية.

الموقف الأول:

قام بول كامبون في رسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية بمقارنة هامة بين مؤهلات العنصر الإنجليزي ونظيره الفرنسي، حيث نقرأ في نص المراسلة:

"توصلت من سان رينيه تايلاندييه (Saint-René-Taillandier) بأخر مراسلات؛ إنها لا تكشف شيئاً جديداً، باستثناء التقدم المستمر للتأثيرات الإنجليزية في بلاط سلطان المغرب التي يمكن أن تعيق عملنا مع الحكومة الشريفة، أخذت حرية التعبير، في رسالتي المؤرخة في 3 مارس، لإبلاغ سعادتك (ديلكاسي) برأيي عن طريقة العمل التي يجب أن نتبعها فيما يتعلق بالمغرب، فالحكومة الإنجليزية لا تتصرف من تلقاء نفسها؛ إن لها في المغرب رعايا ومغامرون تعرف كيفية استخدامهم للقيام بأعمال حكومتهم.

أركز أن مهمتنا العسكرية المؤلفة من ضباط متميزين، ولكن غير مدركين للسياسة العربية، قد تم القضاء عليها من قبل الرئيس ماك لين الذي كان مجرد مغامر فقط. فإذا لم

نقرر تحديد مهمتنا من خلال موقعنا، ليس من الناحية العسكرية، ولكن من وجهة النظر السياسية، فإن القائد ماك لين يستحوذ على الجيش المغربي. من جهة أخرى، يشير السيد سان رينيه تيلانديه إلى مناورات السيد والتر هاريس (Walter Harris) مراسل التايمز، الذي أقام في طنجة، ويسهل عملية زيارات العديد من الإنجليز المتميزين الذين تم تقديمهم إلى مولاي عبد العزيز.

يضيف السفير الفرنسي بول كامبونان: "الحكومة الإنجليزية غائبة عن كل هذه الخطوات؛ لكنها تستفيد منها، وأنا لا أراها مسألة تمثيلية؛ فهل هناك صحيفة فرنسية قادرة على الاحتفاظ بمراسل ذكي في طنجة؟ وإذا شعرت إحدى هيئات الإعلان الكبرى لدينا بأنها على استعداد لتحمل هذا العبء، فهل سنجد في الصحافة الفرنسية رجلاً وحيداً قادراً على أداء دور السيد هاريس؟ بالتأكيد لا."¹³

أما بالنسبة للسياح الإنجليز الذين يتوافدون إلى المغرب والذين يقدمون إلى السلطان، فإنهم يطيعون غريزة جنسهم. فالإنجليز يسافرون عكس الفرنسيون، فمن منا بعد القيام بجولة في الأندلس يأتون لزيارة طنجة؟ وبالتالي سنفاجئ السياح الفرنسيين كثيراً من خلال اقتراح التكلف بنفقات الرحلة إلى فاس أو مراكش. فيكفي أن نلاحظ أن الخدمات الجيدة الوحيدة للقوارب بين مرسيليا وطنجة هي قوارب إنجليزية أو ألمانيا، حتى ندرك قلة رحلة الفرنسيين إلى المغرب.

فقوتنا في المغرب هي جوارنا له، إنه أمر عظيم إذا عرفنا كيف نستخدم هذا الجوار، وفي هذا الصدد فإن اتفوقيتنا حول توزيع قبائل الحدود جد ممتاز؛ إنها تعطينا سلاحاً يجب أن نستخدمه بحذر، ولكن بحزم أيضاً، لذلك كان ينبغي عليّ أن أكون حذراً بما فيه الكفاية من تقديم ملاحظات إلى اللورد لانسدون بشأن محاولات رعاياه التأثير على السلطان."¹⁴

إذن، نبّرر التوجس الفرنسي من التدخل الإنجليزي في المغرب، بروح المبادرة والمغامرة التي تمتع بها العنصر الإنجليزي عكس الفرنسيين، ويمكن أن نبرز عناصر قوة الانجليز في النقط التالية:

- دور العنصر البشري الإنجليزي في التأقلم بسرعة مع طبائع المغاربة، وهنا نشير الى أدوار القائد ماكلين والصحافي والتر هاريس.
- روح المغامرة عندالسائح الإنجليزي، واقباله على زيارة المغرب عكس الفرنسيين.

الموقف الثاني:

استفسر السفير الفرنسي نظيره وزير خارجية بريطانيا حول بعض الاجراءات الانجليزية التي ترى فيها الحكومة الفرنسية تهديدا مباشرا لمصالحها في المغرب، وهنا نورد جواب خارجية بريطانيا لوزارة ديلكاسي حول نتائج جلسات الحوار بين بول كامبون ولانسدون التي امتدت على الفترة ما بين 23 يوليوز و 6 غشت 1902 حيث نقرأ في المراسلة على لسان السفير الفرنسي بلندن ما نصه:

"في لقاء 23 يوليوز ، طرحت سؤالا على لانسدون حول بعض المخاوف التي تنتاب فرنسا بخصوص المغرب، فيما يتعلق باستعدادات القبائل الحدودية تنفيذ خططها لخرق الاتفاقية والتي سيضع تطبيقها حداً لهمهم؛ ونظرا للموقف الغامض للمغاربة الذين سمح لهم الضعف أو التواطؤ باستمرار في التسلح أتاحت لي الفرصة لاستجواب الحكومة المغربية، وتحديث بشكل طبيعي عن ماك لين والانجليز الذين كانوا دون شك على علم من الحكومة البريطانية ويتابعون في المغرب هذه الخروقات التي تؤثر تماما على استمرار الحفاظ على الوضع الراهن بالمغرب.

صرح لانسدون، أن السياسة الإنجليزية في المغرب هي سياسة الحفاظ على الوضع الراهن، وأن آرثر نيكولسون¹⁵ (Arthur Nicolson) تلقى تعليمات بخصوص استعداد القبائل الحدودية للمقاومة وأن الحكومة البريطانية رفضت طلب السلطان إرسال بعثة عسكرية إنجليزية إلى المنطقة.¹⁶

وعلق بول كامبون في تقريره لوزير الخارجية الفرنسية ديلكاسي حول موقف لانسدون من رغبة إنجلترا في تقديم الدعم العسكري للمغرب بقوله:

"يؤكد هذا الطلب من السلطان المتعلق بالدعم العسكري مدى هيمنة التأثيرات الإنجليزية على مولاي عبد العزيز، وحتى آرثر نيكولسون في حديثه حول اعتماده ممثلا لإنجلترا بطنجة، كان يعلم جيدا أنه يمتلكه في شخص ماك لين أداة أكثر فعالية، من مهمته العسكرية الرسمية، هذا ما أشرت إليه لوزارة الشؤون الخارجية وأضفت أننا لا نشك في نوايا الحكومة الإنجليزية، لكن في الواقع قيام القائد الانجليزي بدور القائد، وتنظيم جيش من المشاة والفرسان والمدفعية أمر يتعارض مع التزامات مولاي عبد العزيز، وإننا نخشى أن نكون عاجلاً أم آجلاً ملزمون بضممان سلامتنا واحترام حقوق جوارنا".¹⁷

ويستطرد بول كامبون للسيد ديلكاسي، "في رأيي ، كانت المصلحة السياسية الوحيدة لإنجلترا في المغرب هي طنجة؛ لكن دول أوروبا لن تسمح للإنجليز بمدّ أيديهم إلى هذا المجال الذي يمثل مفاتيح مضيق جبل طارق؛ كما أن الحكومة الإنجليزية من جانبها، لن تسمح لأي سلطة بالاستقرار هناك؛ يبدو أن الحل هو تحييد طنجة، ومقابل الأمن الذي ستحصل عليه إنجلترا، قد تعترف بحقنا في التأثير، وإن لزم الأمر، في ممارسة المراقبة في المناطق الجنوبية".¹⁸

بناءً على جلسات هذا اللقاء الدبلوماسي، نخلص إلى رصد المواقف الفرنسية التالية:

- احتجاج فرنسا عن متابعة إنجلترا لما أسماه السفير الفرنسي "تجاوزات القبائل الحدودية" ورغبتها في دعم السلطان مولاي عبد العزيز عسكرياً.
- ترى فرنسا أن المصلحة السياسية الواحدة لإنجلترا في المغرب هي طنجة، وأن تحييد المدينة، يلزم إنجلترا الاعتراف بالمصالح الفرنسية في المغرب.

أما بخصوص لقاء 31 يوليوز فقد كان قصيراً، اقتصر على تقديم إجابات من الحكومتين حول مقترحات لقاء 23 يوليوز الذي انصب على تقديم الحكومة الفرنسية شكوى حول التأثير الإنجليزي على المخزن وانعكاسات ذلك على المصالح الفرنسية، وسُبل التوصل إلى حل يراعي مصالح الجانبين، كما كان لقاءً ترتيبياً مهداً لبرمجة لقاء جديد في 6 غشت 1902م.

إذن فما هي المستجدات التي جاء بها هذا اللقاء بخصوص الموقفالفرنسي والإنجليزي من القضية المغربية ؟

انصب لقاء 6 غشت على تصريح السفير الفرنسي أن إنجلترا كانت دائماً، لصالح سياسة الحفاظ على الوضع الراهن بالمغرب؛ وأن فرنسا بعد أن أعادت تشكيل مجالها الاستعماري أصبحت مهتمة بشؤون المستعمرات، ورهانها يقوم على تنظيم "ممتلكاتها"؛ وأن المنافسة الاستعمارية هي السبب الوحيد للانقسام مع إنجلترا. وأن سبب عدم التوصل للتوافق؛ ليس هو الجانب السياسي ولا الاقتصادي؛ وإنما هو الصراع الصناعي والتجاري بين إنجلترا والولايات المتحدة؛ المصدرين للفحم والمنتجات المعدنية، ونفس الصراع يمكن تصوره مع ألمانيا منتجة المواد الرخيصة، والتي يدفعها طموحها لتشكيل قوة بحرية

وإمبراطورية استعمارية، غير أن فرنسا المصنعة للسلع الفاخرة، والتي تفتقر إلى الفحم والحديد الذي يشكل سببا لوجود المنافسة الاستعمارية.¹⁹

ويرى بول كامبون أن السبب الوحيد الذي فرض على الحكومة الفرنسية التدخل في المغربو "حماية ممتلكاتنا فيما وراء البحر من كل المشاريع العدائية؛ ففي المغرب كان التدخل، لأن سيطرتنا على الجزائر ستعرض للتهديد من قبل دولة أخرى، وفي "سيام"²⁰ (Siam) بسبب جوارها للهند الصينية

ففي سيام (التايلاند حاليا) يمكننا حل جميع الصعوبات من خلال الاعتماد على روح اتفاقية 1896م. أما بالنسبة للمغرب، فإنه لا يشبه "سيام" تمامًا؛ فنحن أمام وضع ملتبس، قد تتعرض مصالحنا فيه للتهديد، وبالتالي من المفيد تحديدها؛ فمصالح فرنسا في جميع الأحوال: هي مصالح اقتصادية وسياسية، المغرب يشبه امتداد الجزائر، إنه بوابة إمبراطوريتنا الأفريقية؛ لا يمكننا بأي حال أن ندع هذه القوة تفلت من نفوذنا".²¹

أما مصالح إنجلترا في المغرب- يرى بول كامبون- "فهي اقتصادية بحتة، باستثناء طنجة؛ المغرب لا يجاور أي من مستعمراتهم، ولا يوجد في منطقة نفوذهم، وليس لدى إنجلترا مصلحة في ممارسة نفوذ داخله أو في الاستيلاء على أجزاء ترابية، [...] اهتمام إنجلترا السياسي -يقول بول كامبون- يقتصر على مدينة طنجة نظرا لموقعها على المضيق جبل طارق".²²

وشدد وزير الدولة ديلكاسي من جهته أنه يستحيل السماح لإنجلترا بالاستقرار بطنجة؛ ومستعد للاعتراف بأن احتلال طنجة محظور على جميع الدول الأخرى، وأن المدينة والمنطقة المحيطة بها يجب أن تبقى في وضع محايد؛ بمعنى أن وضعيتها ستبعث ارتياحًا مهمًا للمصالح السياسية لإنجلترا. وبالنسبة لمصالح إنجلترا الاقتصادية، يرى ديلكاسي أنه إذا كان هناك حل للمسألة المغربية في المستقبل، وإذا ما تمكنت فرنسا من بسط سيطرتها على المغرب، فستتمتع إنجلترا بالحرية التجارية، وبهذه الطريقة، سيتم حماية جميع مصالحها، ولن تضطر إلى القلق بشأن توسع النفوذ الفرنسي بالمغرب.

ويضيف السفير الفرنسي أن هناك دولة ثالثة تهتم بشؤون المغرب: هي إسبانيا، "استقرت على ساحل البحر المتوسط، لديها حقوق يجبا احترامها، ويرى ديلكاسي أنه من الأحسن أن تحتفظ إسبانيا بمنطقة نفوذ حول المناطق التي تحتلها (سبتة ومليلية)، وأن

تؤسس منطقة نائية كافية لتصفية حقوقها في المغرب.²³ وجنوب هذه المنطقة النائية، ستمتع فرنسا، إذا لزم الأمر، بحرية التصرف، ويطمح ديلكاسياً لاستغرق هذا الأمل مدة طويلة؛ ويتمنى أن يحافظ لعدة أجيال على الوضع الراهن بالمغرب؛ ويعتقد أن أفضل طريقة للحفاظ عليه؛ هي تبادل وجهات بصدق بشأن المستقبل وتجاوز المنافسات لإيجاد الحلول".²⁴

ختم السفير الفرنسي مراسلاته إلى وزارة الخارجية الفرنسية بالإشارة إلى شدة اهتمام وزير الشؤون الخارجية البريطانية لانسدون بأرائه حول المسألة المغربية، وإلى تقديمها لمقترحات الفرنسية بأمان إلى الحكومة البريطانية.

من هذا اللقاء، نسجل بعض المواقف الفرنسية من المسألة المغربية، والتي حاول من خلالها السفير الفرنسي إقناع إنجلترا بإيجاد حل لمسألة الصراع بين الجانبين، وهي:

- أن المفاوضات الجديدة هي السبيل الجيد لإيجاد حل للمنافسة الاستعمارية بين فرنسا وإنجلترا

- التدخل الفرنسي في المغرب هو للحفاظ على المصالح الاقتصادية والسياسية لفرنسا من جهة، وضمان حقوق إنجلترا من جهة ثانية.

ومن جانب آخر، نستشف من رسالة سرية مؤرخة في 11 شتنبر 1902م الحرص الشديد لعدم اثار المفاوضات الفرنسية الاسبانية التي انطلقت في غشت 1902، للرأي العام الدولي خاصة إنجلترا الأكثر اهتماما بالمسألة المغربية. حيث نقرأ في الرسالة:

"إن مفاوضاتنا مع إسبانيا جد متقدمة، ومن المهم عدم المساس بمسار هذه المفاوضات، لخلق أزمة مفاجئة من شأنها أن توفر الظروف المناسبة لمن يبحثون عنها، وتوفر الفرصة لفتح المسألة المغربية قبل أن نحسم القضية إلى جانبنا، ونحصن مصالحنا، وبما أننا متأكدين بالفعل من عدم معارضة إيطاليا، وبالتوافق مع إسبانيا، سنجد أنفسنا في ظروف جيدة لإجراء مفاوضات جدية مع إنجلترا، والتي يبدو أنها ترغب فيها".²⁵

فما النتائج التي أفرزها هذا الصراع الدبلوماسي حول "المصالح" الفرنسية الإنجليزية بالمغرب؟

II. نتائج الصراع الفرنسي الإنجليزي وامتداداته

فتح فشل مشروع الاتفاق الفرنسي الاسباني لغشت 1902 حول المغرب، ونجاح اللقاءات التمهيديّة – المشار إليها أعلاه- بين السفير الفرنسي بول كامبون ووزير الخارجية البريطانية لانسدون باب المفاوضات بجديّة أمام فرنسا للتوصل إلى اتفاق يحدد المصالح الاستعمارية المشتركة، خاصة بعد موافقة إنجلترا في 19 نونبر 1903 على مبدأ ديلكاسي المتمثل فيأن "أي اتفاق عام بين البلدين، ينبغي أن يقوم على فوائد وتنازلات متبادلة تكون بقدر الإمكان متساوية".²⁶

وأمام وضع التصور العام للاتفاق، توصلت فرنسا وانجلترا في 08 أبريل 1904 إلى اتفاق ثنائي، ما يهمننا من مقتضياته المادة 02 التي تنص على أن الحكومة الفرنسية لا تنوي تغيير وضعيّة المغرب السياسيّة، وتعترف الحكومة الإنجليزيّة نظرا لمجاورة ممتلكاتها للأراضي المغربيّة أن تسهر فرنسا على أمن المغرب وأن تقدم له كامل مساعدتها، وتعلن عدم عرقلتها للإجراءات الفرنسيّة التي تهدف إلى تحقيق هذه الغاية، شريطة ضمان حقوق بريطانيّة المستمدة من المعاهدات والمواثيق الدوليّة. والمادة 03 التي تخول نفس الامتيازات بخصوص الاعتراف بالوجود البريطاني في مصر ورعاية حقوق فرنسا به.²⁷

وختّم نص الاتفاق ببيان سري، يُلزم فرنسا في المادة الثالثة منه، بمراعاة حقوق اسبانيا في "بعض مناطق الحدود المغربيّة المجاورة لمليّة وسبتة ومناطق أخرى".²⁸ نجحت فرنسا من خلال هذا الاتفاق في إبعاد خصم عنيد، عبر ضمان حقوقه الاقتصاديّة، وحققت بالموازاة لذلك نجاح سياسي واقتصادي في المغرب، مكّنها من تقوية مركزها أمام باقي القوى المعارضة خاصة ألمانيا التي دعت فرنسا -لتجنب أي نزاع مسلح- إلى عقد لقاء دولي يحدد بالتساوي حقوق كل طرف،²⁹ غير أن المعارضة الألمانيّة اختفت بعد التوصل ألى تسوية مع فرنسا على -نهج الاتفاق الإنجليزي- في أكتوبر 1911. فهل حققت إنجلترا أهدافها من خلال ضمان الحقوق الاقتصاديّة وبالتالي لزمّت الصمت بخصوص المسألة المغربيّة أم أن التدخل الإنجليزي في المغرب استمر بعد اتفاقيّة التسوية لسنة 1904 ؟

رغم توصل انجلترا مع فرنسا إلى اتفاق ثنائي لتبادل المصالح الاستعماريّة، إلا أنها ظلت تراقب باستمرار خطوات التدخل الفرنسي في المغرب، بل وأصبحت انجلترا وسيط

مباشر في تقريب وجهات النظر الفرنسية الاسبانية خلال مفاوضات تقسيم مناطق النفوذ بين الطرفين، ويمكن إبراز دور الوساطة الانجليزية في مناسبتين هما:

أولاً خلال مفاوضات أكتوبر 1904: حيث اتصل وزير الخارجية الاسبانية سرا بإنجلترا ليطلعه بالعروض الفرنسية، وأعلن أن اسبانيا تعارض كل تسوية دون موافقة إنجلترا، ومن جهته صرح وزير الخارجية البريطانية لانسدون أن إنجلترا لا تقر وضع تقسيم افتراضي للمغرب، ودعا اسبانيا للعمل سويا بخصوص مشروع التقسيم.³⁰

ثانياً خلال مفاوضات نونبر 1912: أعلنت إنجلترا أنها لا تستطيع الاعتراف بالحماية الفرنسية على المغرب ما لم تتوصل فرنسا إلى اتفاق مع اسبانيا وتسوية وضعية طنجة، ومع تعثر جلسات المفاوضات الفرنسية الاسبانية تدخلت إنجلترا من جديد كطرف ثالث بناء على طلب من اسبانيا وموافقة فرنسا.³¹

بواسطة من إنجلترا، نجحت المفاوضات الفرنسية الاسبانية لسنة 1912 إلى الاهتداء إلى اتفاق لتقسيم مناطق النفوذ بالمغرب، حيث تم توقيع مشروع الاتفاق في 27 نونبر، غير أن حل المسألة المغربية ظل علقا بالنسبة لإنجلترا ما دامت لم تحدد وضعية طنجة، التي عارضت إنجلترا احتلالها من طرف أي قوة أجنبية، ودافعت عن وضعها الدولي.

ورغم اختلاف مواقف فرنسا واسبانيا وإنجلترا بخصوص ملف طنجة، تمكن الأطراف الثلاث، من وضع نظام نظري حول وضعية طنجة خلال اجتمع بلندن في مارس 1913 يتأسس؛ على منح نوع من الاستقلال الذاتي للمدينة، ووضع نائب مخزني لتمثيل السلطان، وتحديد النظام القضائي للمدينة.³² غير أن مشروع النظام الأساسي لطنجة ظل جامدا إلى حدود سنة 1923 نتيجة الظروف الدولية التي طفت على السطح؛ والمتمثلة في اندلاع الحرب العالمية الأولى التي كانت فرنسا وإنجلترا طرفا في أحداثها.

شكل تبادل المصالح الاستعمارية بين فرنسا وإنجلترا المدخل الأساسي لحل أزمة الصراع الفرنسي الإنجليزي بالمغرب؛ ففي الوقت الذي التزمت فيه إنجلترا في اتفاق أبريل 1904 الحياد بخصوص التدخل الفرنسي في المغرب، اعترفت فرنسا بالاحتلال الإنجليزي لمصر وضمان الحقوق الاقتصادية لإنجلترا بالمغرب.

غير أن الملاحظ، هو أن إنجلترا انتقلت بموجب اتفاق أبريل من موقف الدولة المعارضة لفرنسا إلى دور الوسيط في حل المسألة المغربية، عبر تقريب وجهات النظر

الفرنسية الاسبانية بخصوص تقسيم مناطق النفوذ، كما تشبثت من جهة ثالثة بموقفها من طنجة الذي يقضي بتدويل المدينة، ومعارضة احتلالها من طرف أي قوة أجنبية.

خاتمة

نخلصانطلاقا مما سبق، أن موازين الصراع الدبلوماسي بين فرنسا وانجلترا عرف منعطفا جديدا في أواخر القرن التاسع عشر، فبعد أن كانت إنجلترا تبدي تصلبا في مواقفها ضد التدخل الفرنسي في المغرب، أصبحت خلال العقد الأول من القرن العشرين تبدي تساهلا غير مسبوق بخصوص المسألة المغربية، حيث فتحت باب المفاوضات بشكل جدي أمام فرنسا لتسوية "المصالح الثنائية" بالمغرب، وبذلك تم التوصل إلى اتفاق أبريل 1904 الذي أعطى الضوء الأخضر للتدخل الفرنسي في المغرب، مقابل حفظ المصالح الاقتصادية الإنجليزية في المغرب والسياسية في منطقة طنجة. والاعتراف من جهة أخرى بالوجود الانجليزي في مصر.

وبالتالي نسجل، أن المدخل الأساسي لوضع حدّ للصراع الدبلوماسي بين انجلترا وفرنسا بخصوص المسألة المغربية أنبى على تبادل المصالح الاستعمارية بين الطرفين، غير أن المصالح الإنجليزية لم تنتهي بضمان الحقوق الاقتصادية، بل استمرت امتدادات التدخل الانجليزي في المغرب؛ حيث نصبت انجلترا نفسها الوسيط في تقريب وجهات نظر فرنسا واسبانيا في مفاوضات تقسيم مناطق النفوذ بالمغرب، وأقنعت الدولتين بعد عقد معاهدة "الحماية" بفكرة وضع نظام دولي لمنطقة طنجة، بعد أن حاولت كل من فرنسا واسبانيا جعل المدينة داخل مجال نفوذها.

الهوامش:

- ¹ - جهاد عودة، الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط، 1، ص، 17.
- ² - اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص، 223.
- ³ - جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ط، 1، 1985م، ص، 140.
- ⁴ - خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، ط، 2، 1997، ص، 337.

- ⁵- نفسه، ص، 176.
- ⁶ -M. D'AUBIGNY Ministre de France à Tanger à M. Ribor, Ministre des Affaires étrangères in: **documents diplomatique français (1871-1900)**, premier série, Tome Second (1 juillet 1875-11931 Décembre 1879), Imprimerie national, Paris, P
- ⁷ - M. Waddington, Ambassadeur de France à Londres à M. Develle, Ministre des Affaires étrangères ; In **D.D.F.** 1^e série, 1871-1900, Imprimerie national, Paris P.P.162-163.
- ⁸ - M. Waddington, Ambassadeur de France à Londres à M. Ribot Ministère des affaires étrangères, **Op.cit.** P.14-15.
- ⁹ - مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب 1863-1894، تقديم عبد الوهاب بنمنصور، المطبعة الملكية بالرباط، ط، 1، 1894م، ص، 526.
- ¹⁰ - Jean Louis Miège, **Le Maroc et l'Europe 1830-1894**, Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, 1969, P.P. 201-202.
- Ibidem.¹¹
- ¹² - وزير الشؤون الخارجية لبريطانيا، ولد لانسداون بلندن في 14 يناير 1845 وتوفي في 3 يونيو 1927م.
- ¹³ - M. Paul Cambon, Ambassadeur de France à Londres à M. Delcassé, Ministre des Affaires étrangères, in: **documents diplomatique français (1871-1900)** deuxième série (1901-438-4371911) Tome Second (1 janvier 31 -Décembre 1902), Imprimerie national, Paris, PP.
- ¹⁴ - M. Paul Cambon, Ambassadeur de France à Londres à M. Delcassé, Ministre des Affaires étrangères, **Op.cit.** PP. 438-439.
- ¹⁵ - آرثر نيكولسون؛ ممثل دبلوماسي لإنجلترا في طنجة، ولد سنة 1849م وتقلد أيضا مناصب دبلوماسية وسياسية في بريطانيا في الفترة ما بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومنتصف الحرب العالمية الأولى، توفي سنة 1928م.
- ¹⁶ - M. Paul Cambon, Ambassadeur de France à Londres à M. Delcassé, Ministre des Affaires étrangères. **Op.cit.** P.P. 439-440.
- ¹⁷ - M. Paul Cambon, Ambassadeur de France à Londres à M. Delcassé, Ministre des Affaires étrangères. **Op.cit.** P.P. 439-440.
- Ibidem.¹⁸

- M. Paul Cambon, Ambassadeur de France à Londres à M. Delcassé, Ministre des Affaires étrangères. **Op.cit.** P. 441
- ²⁰-سيام هو الاسم القديم لتايلاند، تأسست مملكة سيام في عام 1350 م من قبل الملك راثيبودي الأول، أخذت البلاد اسم تايلاند في عام 1939 ، بعد استيلاء الجنرال بليك فيبونسونجكرم على السلطة.
- M. Paul Cambon, Ambassadeur de France à Londres à M. Delcassé, Ministre des Affaires étrangères. **Op.cit.** P. 441-442.
- ²²-Ibidem.
- M. Paul Cambon, Ambassadeur de France à Londres à M. Delcassé, Ministre des Affaires étrangères. **Op.cit.** P. 440-441.
- M. Paul Cambon, Ambassadeur de France à Londres à M. Delcassé, Ministre des Affaires étrangères. **Op.cit.** P. 442.
- M. Delcassé, Ministre des Affaires étrangères à Saint-René-Taillandier, Ministre de France à Tanger, **In : D. D. F**, deuxième série (1901-1911) Tome Second (1 janvier 31 - Décembre 1902), Imprimerie national, Paris, PP. 473-474.
- ²⁶-محمد خير فارس، المسألة المغربية 1900-1912، مكتبة دار الشرق، بيروت، ط، 2، 1980، ص، 194.
- Livre collective, **les Accords franco-anglais du 8 avril 1904, appréciation critique**,²⁷ édition ; Revue général de droit international public, Paris 1905. P. 151.
- ²⁸-Ibidem
- Richet, Étienne, **La politique allemande au Maroc**, Éditeur Emile Larose, Paris, 1917, P.5.²⁹
- ³⁰-محمد خير فارس، المسألة المغربية، م، س، ص، 201.
- ³¹-محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912-1939، ط، 1972، ص، 57.
- ³²-محمد الأمين البزاز، "طنجة في عهد الادارة الدولية"، ضمن: مجلة دار النيابة، عدد 18، سنة 1955، ص، 17.